

الأمم المتحدة
الجمعية العامة

اللجنة الخامسة

الجلسة ٦١

المعقودة يوم الاثنين

١٦ آذار/مارس ١٩٩٢

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

MAR 30 1992

محضر موجز للجلسة العادية والستين

السيد المنتصر (الجمهورية العربية الليبية)

الرئيسي :

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٤٩ من جدول الاعمال : تمويل قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة

.../...

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.61
24 March 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ١٤٩ من جدول الأعمال : تمويل قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة (A/46/236/)

(A/46/893 ، Add.1

١ - السيد ثورنبورغ (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم) : عرض تقرير الأمين العام عن تمويل قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا (A/46/236/ Add.1) ، فقال إن الفرع أولاً من التقرير يستعرض التطورات السابقة لاعتماد الولاية القضائية بوزغ قوة للحماية في يوغوسلافيا ، وإن التدابير الأولية التي اتخذها الأمين العام استجابة للطابع الملح للحالة ترد في الفرع ثانياً ، وإن تقديرات تكاليف قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، الواردة بالتفصيل في المرفقين الأول والثاني ، تبلغ ٢٨٠ ٠٠٠ ٦٦٦ دولار للفترة من ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ وتراعى فيها التبرعات العينية المقدمة من الحكومة المضيفة . وفي الفقرة ١٤ ، يناشد الأمين العام أن تقدم تبرعات لوضع القوة في أماكنها واستمرار تشغيلها .

٢ - وأضاف قائلاً إنه من المأمول أن يكون الاعتماد الموصى به والبالغ ٢٥٠ مليون دولار لتكاليف القوة لغاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، كافياً لتغطية تكاليف بدء العمل ومواصلته للشهر الستة الأولى من التشغيل . وإذا نشأت الحاجة إلى أموال إضافية ، فإن المسألة ستُحال مرة أخرى إلى اللجنة الاستشارية وإلى الجمعية العامة .

٣ - ومضى قائلاً إنه حسب نمط المدفوعات لعمليات صيانة السلم الجديدة منذ عام ١٩٨٨ فإن يُحتمل بالفعل ما متوسطه ٢٦ في المائة من الأنصبة المقررة ، بعد ثلاثة أشهر من إرسال رسائل الأنصبة المقررة إلى الدول الأعضاء ، وما لا يعدو متوسطه ٥٣ في المائة بعد ستة أشهر . وذكر أن نجاح تنفيذ عمليات صيانة السلم يتوقف إلى حد كبير على دعم الدول الأعضاء . وأكد التزام الأمانة العامة الكامل بالاضطلاع بهذه المهمة الحيوية بأقصى قدر ممكن من الفعالية .

٤ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : عرض تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/893) ، فقال إن مقترحات الأمين العام الأصلية بشأن القوة تنص على أن يكون حجم القوة ٤٠٠ ١٠ فرد ، منهم ٢٧٤٠ من موظفي السوقيات العسكريين ، و ١٠٠ من المراقبين العسكريين و ٥٢٨ من مراقبي الشرطة المدنية ، كما أن ملاك الموظفين المدنيين البالغ ٥٤٢ يتألف من ٦١ من الموظفين من الفئة الفنية ، و ٦٠ من

(السيد مسيلي)

موظفي الخدمة الميدانية ، و ١٤٩ من موظفي فئة الخدمات العامة و ٢٧٢ من الموظفين المحليين ، وإن التقدير الأولي للتكلفة الكاملة يبلغ إجماليه ٦٣٠,٧ من ملايين الدولارات أو يبلغ صافيه ٦١٦,٣ من ملايين الدولارات . كما يبلغ إجمالي تقديرات تكلفة بعثة الاتصال العسكرية ٤,٨ من ملايين الدولارات في الفترة من ١٢ كانون الثاني/يناير إلى ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، وإجمالي تكلفة الفريق المتقدم العسكري والمدني البالغ ٤٣١ فردا ٤,٦ من ملايين الدولارات في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، وإجمالي تكلفة القوة ٦١١ ٣٦٨ ٠٠٠ دولار على مدى ١٢ شهرا في الفترة من ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ إلى ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ .

٥ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية قد اجتمعت في دورة خاصة لإجراء دراسة تفصيلية للتقديرات المتعلقة بالقوة ، وإن الأمين العام أكد في تقريره الطابع الملحّ لوزع القوة ، وذكر أنه يعتزم تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ٧٤٢ (١٩٩٣) قبل الوزع الكامل للقوة .

٦ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية أوضحت عددا من حالات عدم الشيقن فيما يتعلق بالتقديرات والافتراضات التي وضعت تلك التقديرات على أساسها . فعلى سبيل المثال ، تم إبلاغ اللجنة بوجود تأخير طفيف في وزع الفريق المتقدم ، وأنه من المتوخى ألا يُنجز وزع القوة بأكملها على مراحل حتى نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، وأوضحت مجالات كثيرة يمكن تحقيق وفورات فيها ، تغطي بنود مثل الإسكان والنقل والاتصالات والعمليات الجوية وملاك الموظفين المدنيين . فمثلا إن الاعتماد الأولي البالغ ١٢٣ مليون دولار لاستئجار وصيانة واقتناء الأماكن يقوم على أساس افتراضات قد تتغير لدى اكتساب الخبرة عند وزع القوة وتوفير الأماكن لها على أرض الواقع . كما ستأثر تلك التقديرات إلى حد كبير عند التحقق التام من جميع المساهمات المقدمة من الأطراف في منطقة العمليات ومن التبرعات المقدمة من مصادر أخرى ، وتقييمها ومراعاتها .

٧ - وأردف قائلا إن الأمين العام قد طلب ، في الوقت الحالي ، اعتماد نمف تكاليف القوة وتوزيعها كأنبصة مقررة . وبعد التداول الدقيق ، قررت اللجنة الاستشارية التوصية باعتماد مبلغ صافيه ٢٥٠ مليون دولار وتوزيعه كأنبصة مقررة على الدول الاعضاء . ومع ذلك ، فإن من رأي اللجنة أن أي إذن مالي يمدد للأمين العام يجب أن يكفي للسماح له باكتساب الخبرة وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها

(السيد مسيلي)

السابعة والأربعين . وبناء على ذلك ، ذكرت اللجنة الاستشارية ، في الفقرة ٣٠ من تقريرها ، رأيها القائل بأن المبلغ الصافي وقدره ٢٥٠ مليون دولار ينبغي أن يكون كافياً إلى أن يقدم الأمين العام ما قد يلزم من احتياجات إضافية للفترة التي تلي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ . وينبغي أن يكون التقرير الذي سيقدمه الأمين العام متاحاً قبل بداية الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة ، كما ينبغي أن يشمل معلومات تفصيلية بشأن أداء القوة حتى ذلك الوقت .

٨ - واستطرد قائلاً إن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على الإجراءات التي قسدت يتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بتنفيذ الخطة المطلوبة في قراره ٧٤٢ (١٩٩٢) يمكن أن تنعكس في التقرير الذي سيقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، أو ، إذا لزم الأمر ، يوجه إليها انتباه اللجنة الاستشارية والجمعية العامة قبل وزع القوة بأكملها .

٩ - وفي الختام ، قال إن اللجنة الاستشارية قد أبدت عدداً من التعليقات والتوصيات فيما يتصل بوضوح تقديرات صيانة السلم ، وطلبت أن تؤخذ آراء اللجنة تماماً في الاعتبار في التقارير المقبلة للأمين العام .

١٠ - السيد سيلوفيك (يوغوسلافيا) : لاحظ ، مع الارتياح ، تصميم مجلس الأمن على حفظ وقف إطلاق النار في يوغوسلافيا وتهيئة الظروف اللازمة للمفاوضات بين الأطراف بهدف التوصل إلى حل سياسي شامل . وقال إنه يجري حالياً وزع قوات الأمم المتحدة بناء على طلب وموافقة جميع الأطراف في يوغوسلافيا ، وإنها على استعداد للمساهمة في حدود قدراتها في تكاليف العملية ؛ وإن الحكومة اليوغوسلافية قد تقدمت بالفعل ببعض المقترحات المحددة ، التي يرد ذكرها في مرفق تقرير الأمين العام .

١١ - وأشار إلى شكوك اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بتكاليف عمليات إزالة الألغام . وقال إن الأمين العام قد أشار على وجه التحديد إلى التزام جميع الأطراف اليوغوسلافية بإزالة الألغام عند الانسحاب من المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ؛ وإن حكومة بلده تدرك تمام الإدراك اهتمام الأمانة العامة بسلامة العملية ، ولذلك فإنها تعتقد أنه يجب ، لدواعي الأمن ، إدراج تكاليف إزالة الألغام في الميزانية .

(السيد سيلوفيك ، يوغوسلافيا)

١٢ - وأضاف قائلاً إن الوزع الكامل الفوري لقوات الامم المتحدة أمر ضروري إذا أريد لوقف إطلاق النار المتفق عليه في سراييفو في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ أن يستمر ويزداد تدعماً ، كشرط مسبق لاستئناف الحوار السياسي . وحث اللجنة الخامسة على أن تتخذ قراراً مؤيداً لذلك للإجراء .

١٣ - السيد اينوماتا (اليابان) : أكد أهمية تمحيص الجوانب المتعلقة بالميزانية والجوانب التقنية بدقة لهذه العملية الرئيسية من عمليات صيانة السلم ، وعلى وجه الخصوص في المراحل المبكرة من وجودها . وقال إن وفد بلده يتفق مع توصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالمجالات التي يمكن فيها تخفيض التكلفة ومع تفسيرها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة فيما يخص الجوانب التنظيمية لميزانية العملية .

١٤ - وذكر أن توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٣٠ من تقريرها (A/46/893) تقوم على أساس توازن دقيق بين الآراء التي أبدتها الاعضاء وتوفر سندا كافيا للمزيد من المشاورات بشأن الاعتماد الشامل المخصص للعملية .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥